

خبر صحفي

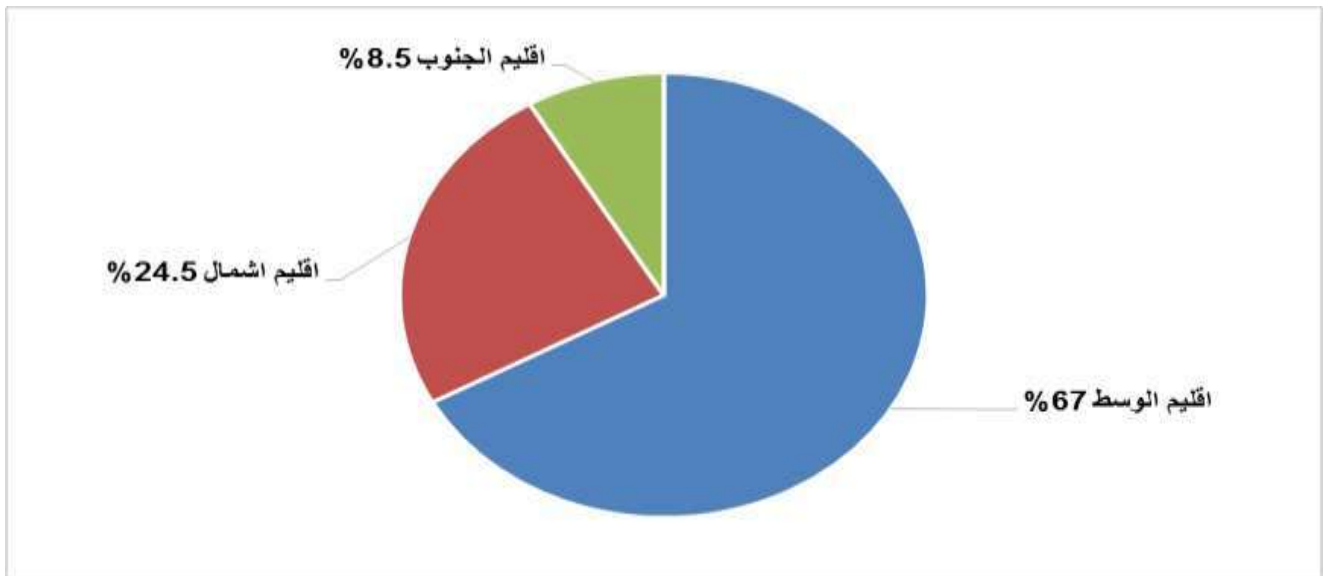
الإحصاءات العامة: ارتفعت مساحة الأبنية المرخصة في المملكة بنسبة 18% خلال النصف الأول من عام 2023 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2022

نشرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول رخص الأبنية في المملكة عن النصف الأول من عام 2023، حيث بلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة نحو 4.52 مليون م²، مقارنة مع 3.83 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2022، بزيادة نسبتها 18%. وبلغ إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة 11,645 رخصة خلال النصف الأول من عام 2023، مقارنة مع 11,137 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2022، بزيادة نسبتها 4.6%.

وعلى صعيد اغراض الترخيص فقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال النصف الأول من عام 2023 نحو 3.81 مليون م²، مقارنة مع نحو 3.16 مليون م² خلال نفس الفترة من عام 2022، بزيادة نسبتها 20.6%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية نحو 703 ألف م²، مقارنة مع نحو 664 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2022، بزيادة نسبتها 5.9%. وقد شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال النصف الأول من عام 2023 ما نسبته 84.4% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته 15.6% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

وعلى مستوى الأقاليم، استحوذ إقليم الوسط على 67% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة في المملكة، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 24.5% وإقليم الجنوب ما نسبته 8.5%.

الشكل (1): التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب الاقليم خلال عام 2023

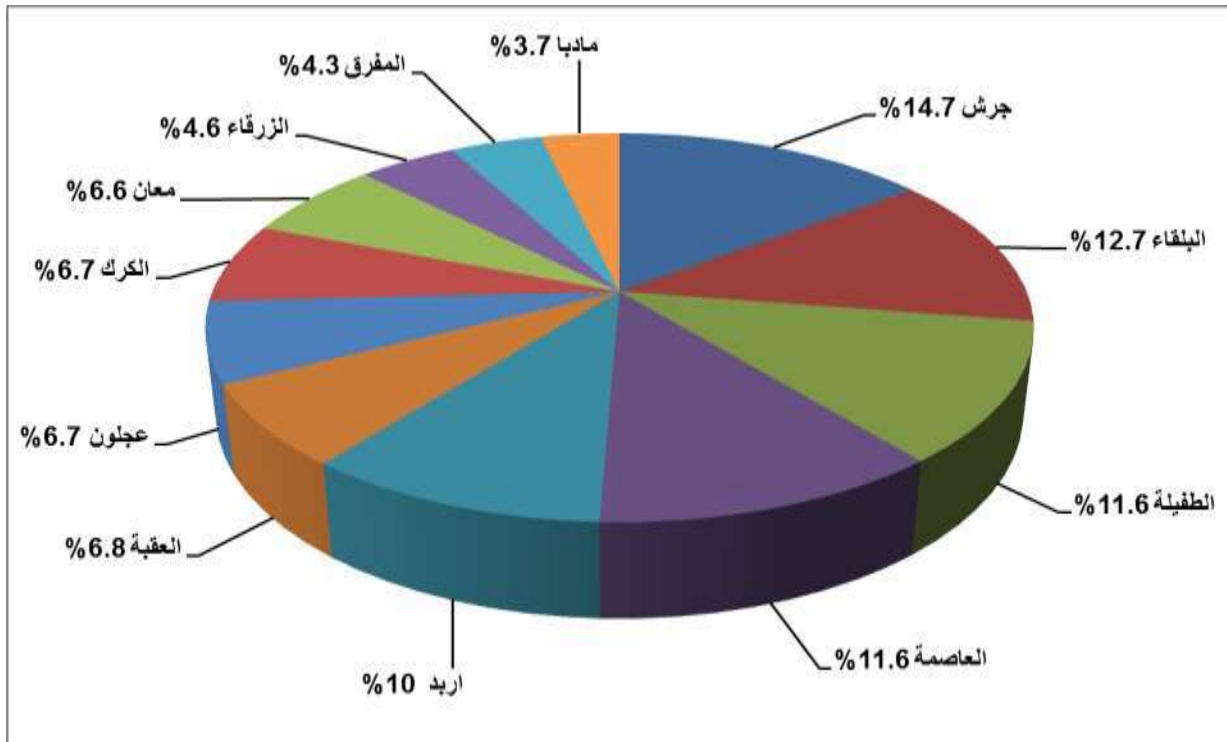


اما بالنسبة للتوزيع النسبي للمساحات المرخصة للاغراض السكنية حسب المحافظات، فقد سجلت محافظة جرش اعلى نسبة اذ بلغت 14.7%، وبمساحة مقدارها 0.528 م² لكل فرد، فيما سجلت محافظة مادبا اقل نسبة من حصة الفرد للمساحات الجديدة المرخصة حيث بلغت 3.7%، وبمساحة مقدارها 0.132 م² لكل فرد.

جدول (1): حصة الفرد من مساحات الابنية الجديدة المرخصة للاغراض السكنية خلال النصف الاول 2023 حسب المحافظة

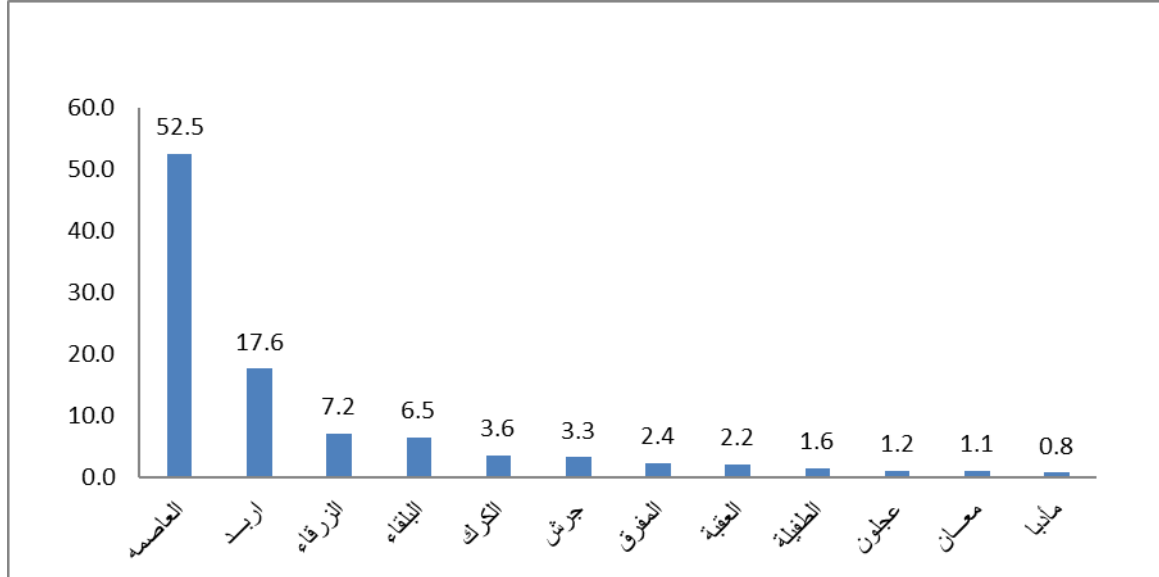
المحافظة	عدد السكان	المساحة المرخصة م ²	نصيب الفرد م ²	التوزيع نسبة لعدد سكان المحافظة
جرش	280,700	148241	0.528	14.7%
البلقاء	582,100	264751	0.455	12.7%
الطفيلة	114,000	47583	0.417	11.6%
العاصمة	4,744,700	1966198	0.414	11.6%
اربد	2,095,700	753945	0.36	10 %
العقبة	222,800	54432	0.244	6.8%
عجلون	208,500	50195	0.241	6.7%
الكرك	374,800	89370	0.238	6.7%
معان	187,600	44240	0.236	6.6%
الزرقاء	1,616,000	265759	0.164	4.6%
المفرق	651,100	99869	0.153	4.3%
مادبا	224,000	29563	0.132	3.7%
المجموع	11,302,000	3,814,146	0.337	

الشكل (2): التوزيع النسبي لحصة الفرد من مساحات الابنية الجديدة المرخصة للاغراض السكنية حسب المحافظة خلال عام 2023



وشكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة ما نسبته 65.5% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال النصف الأول من عام 2023، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 34.5%. وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة نحو 2959 ألف م²، مقابل نحو 2452 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2022، بزيادة نسبتها 20.7%.

الشكل (3): التوزيع النسبي للمساحات المرخصة حسب المحافظة خلال عام 2023



أما على مستوى شهر حزيران لعام 2023، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ 1,859 رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة 805 ألف م² مقارنة مع 875 ألف م² خلال نفس الشهر من عام 2022، بانخفاض نسبته 8%.

جدول (2) عدد الرخص الصادرة خلال النصف الأول من عامي 2022 و 2023

2023	2022	الشهر
عدد الرخص	عدد الرخص	
2126	1463	كانون الثاني
1896	1854	شباط
2053	2018	آذار
1549	1648	نيسان
2162	1641	أيار
1859	2513	حزيران
11645	11173	المجموع

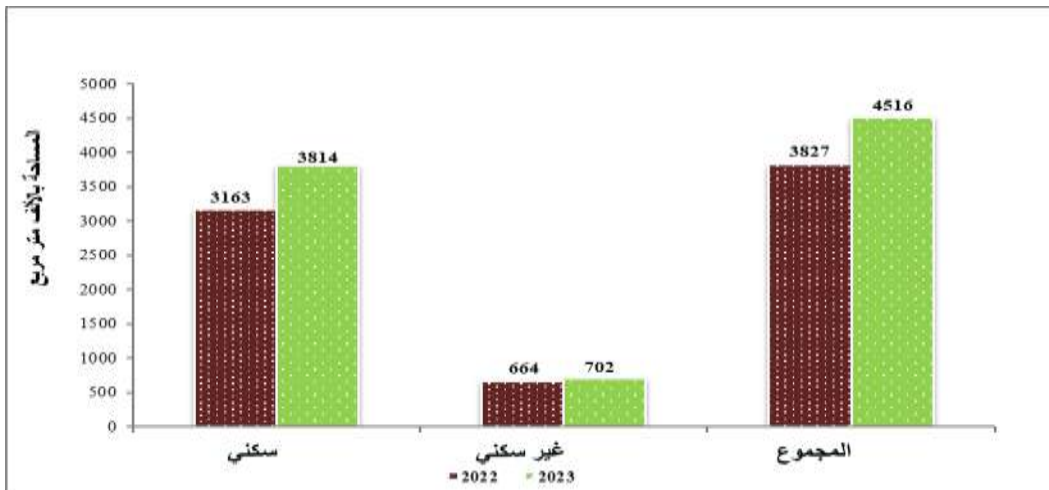
جدول (3) مساحة الأبنية ونسبة التغير في المساحات المرخصة خلال النصف الأول من

عامي 2022 و 2023

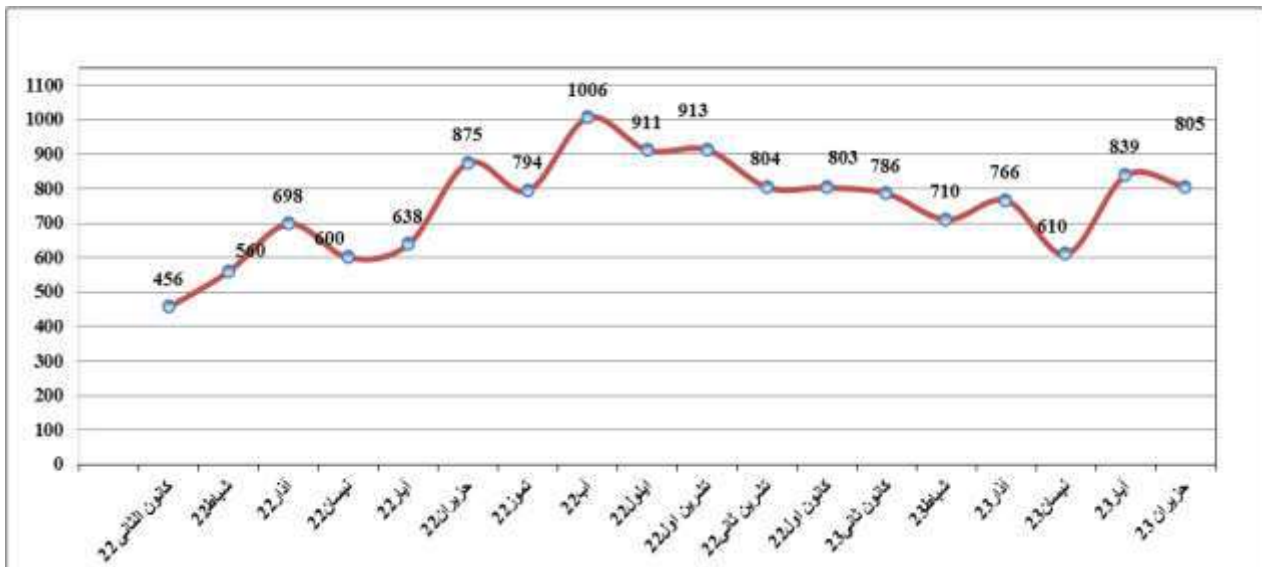
نسبة التغير في المساحات المرخصة %	2023	2022	الشهر
	المساحة (² م)	المساحة (² م)	
72.4%	786	456	كانون الثاني
26.8%	710	560	شباط
9.7%	766	698	آذار
1.7%	610	600	نيسان
31.5%	839	638	آيار
- 8%	805	875	حزيران
18 %	4516	3827	المجموع

الشكل (4): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الأشهر الخمسة الأولى

لعامي 2022 و 2023



الشكل (5): مساحة الأبنية المرخصة الشهرية خلال عامي 2022 و 2023



توفر دائرة الإحصاءات العامة بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين وراسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني، بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع ويتم تغطيتها من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

إن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني لأن الرخصة تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما عقود التصميم والمخططات الهندسية التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني ومرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها.